الشباب الجزائري ومخاطر التحول من مورد بشري إلى قوة مضادة للتنمية.

La jeunesse algérienne et le risque de passer d'une force humaine à une force anti-développement

تريكي حسان	حديدان صبرينة
أستاذ محاضر أ	أستاذة محاضرة أ
جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
hacenesocio@yahoo.fr	hadidenesabrina@gmail.com

الملخص:

تشهد الجزائر منذ استقلالها تقدما بطيئا في عمليات وبرامج التنمية التي تطمح للوصول إليها، ولعل ذلك راجع إلى اهتمامها بما يمكنه أن يوجد ثروة مادية مرتكزة في ذلك على البترول وعائداته، وإغفالها لأساس التنمية وهو العنصر البشري ممثلا في الشباب الذي هم أساس كل عمليات التطور والتنمية.

ويهدف الباحثان من خلال هذه المساهمة العلمية إلى إشكال تعطيل قوى الشباب في المجتمع الجزائري وخطر تحوله إلى قوة مضادة للتنمية.

الكلمات المفتاحية: الشباب، المورد البشري، التنمية.

Résumé

Depuis son indépendance, l'Algérie a connu de lents progrès dans les processus de développement. Cela tient peut-être à son intérêt pour ce qui peut créer une richesse matérielle basée sur le pétrole et ses revenus, et la négligence de la base du développement, qui est les ressources humaines représenté par la jeunesse, qui est la base de tous les processus de développement.

À travers cet article, les chercheurs cherchent à identifier les indicateurs et les conséquences de la négligence des forces de la jeunesse dans la société algérienne et le risque de devenir une force anti-développement.

Mots-clés : Jeunesse, Ressources humaines, Développement

مقدمة:

أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال إلى توسيع القاعدة السكانية، وأفرز هيكلا سكانيا شابا، إلا أن هذا النمو الديموغرافي السريع، لم ترافقه تنمية بنفس الوتيرة والسرعة، فأصبحت البنية السكانية الشابة تشكل ضغطا متزايدا على مختلف الهياكل، وأصبحت الاحتياجات الاجتماعية تتجاوز بصفة دائمة التوقعات والبرامج المعدة لتلبيتها، لا سيما في مجال الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل والسكن، وكنتيجة لذلك لم تنخرط الثروة البشرية المتدفقة نتيجة النمو الديمغرافي بشكل فعال في العملية التنموية، وبالتالي تحولت إلى عبء ثقيل، وأصبحت تشكل مصدر إزعاج للسلطات باحتياجاتها الملحة والمتنامية. انطلاقا من ذلك وتأسيسا عليه، تسعى هذه الورقة البحثية، إلى إبراز أهمية الثروة البشرية الهائلة التي تمتلكها الجزائر، ممثلة في فئة الشباب، وكذا رصد وكشف اختلالات التنمية التي عطلت قوى الشباب محولة إياه من ثروة إلى قوة بشرية معطلة بل قد تتحول قوة مضادة للمجتمع، انطلاقا من التساؤلات التالية: ما هي خصائص ومميزات الشباب الجزائري؟

أولا -الشباب الجزائري: ثروة بشرية هائلة

شهد النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال منحى متغير، إذ ظل يرتفع باستمرار وبوتائر مختلفة، ففي فترة السبعينات عرفت الجزائر انفجارا سكانيا غير مسبوق، حيث وصلت معدلات النمو الديمغرافي خلالها إلى 3.6%، فتضاعف سكان الجزائر مرتين في ظرف 20 سنة، حيث ارتفع عدد السكان من 10.45 مليون نسمة سنة 1962 إلى 20.52 مليون نسمة سنة 1983. ومع بداية الثمانينات، انخفض معدل النمو الطبيعي إلى 3.4%، وانتقل على إثره عدد السكان من18.6 مليون نسمة سنة 1980 إلى 25 مليون نسمة سنة 1990(ONS, Série statistiques rétrospectives 1962-1990). وفي فترة التسعينات انعكست الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر على النمو الديمغرافي، الذي انخفض معدله إلى 2.8%، إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بمعدل النمو الطبيعي لكل من تونس والمغرب، والذي يقدر بـ 1.7%. وابتداء من سنة 2000، عرف معدل النمو الديمغرافي في الجزائر استقرارا نسبيا، حيث بلغ 1.72%، ووصل معدل المواليد 20% بعدما كان 50% سنة 1970 و31% سنة 1990. كما انتقل العدد الإجمالي للسكان من 30.4 مليون نسمة سنة 2000 إلى 34.8 مليون نسمة، حسب إحصاء السكان لسنة 2008(ONS, Bulletin N° 496, Données Statistiques, 2008, P 11).

ولقد أدى النمو الديمغرافي السريع الذي شهدته الجزائر خاصة في الفترة من 1962 إلى 1984 -بمعدل نمو 3.2% -إلى اتساع قاعدة الهرم العمري مثلما توضحه المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطور البنية السكانية حسب الفئات العمرية في الجزائر من 1987 إلى2018

الفئة	1987	1998	2000	2002	2004	2006	2010	2014	2018
0-14بـ %	44.08	48.45	33.91	31.77	29.77	28.38	35.02	39.36	39.12
15-65 بـ%	51.96	47.01	59.36	61.29	63.08	64.29	60.33	50.94	53.33
أكثر من 65 بـ%	03.96	4.54	6.72	6.97	7.15	7.33	4.04	8.95	7.53

ONS : annuaire statistique N° 20, 21 et 22, Algérie en quelques chiffres N° 36, Démographie Algérie N° 4

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من سكان الجزائر أعمارهم صغيرة، أي أن غالبية السكان هم من الأطفال والشباب، وهو ما يشكل اختلالا في البنية السكانية. كما نلاحظ أن في السنوات الأخيرة وبالتحديد ابتداء من سنة 2000 بدأت نسبة السكان التي تقع أعمارهم من 15 إلى 60 في التوسع، في المقابل الفئة العمرية من 0 إلى 14 بدأت في الانحسار.

وكمؤشر عن التوسع السريع والمعتبر لفئة الشباب في المجتمع الجزائري، نجد على سبيل المثال في سنة 1980 مثلا الشباب المولود سنة 1962 بلغوا سن 18 سنة، وأصبحوا بذلك يشكلون الموجة الأولى لجيل ما بعد الاستقلال، حيث بلغ عددهم 11 مليون نسمة، أي ما يعادل تقريبا سكان الجزائر سنة 1966 (ONS, Bulletin N° 496, Données Statistiques, 2008, P 11.)

وهذا شيء مذهل يصعب تصديقه، الأمر الذي يعطي للتركيبة السكانية للجزائر ميزة خاصة، من الضروري دراستها وتحليلها وكشف تداعياتها.

ومن المؤشرات الهامة التي تعكس حجم الثروة البشرية الشابة التي تزخر بها الجزائر، هو العدد الهائل للفئات الشابة التي هي في طور التعليم والتكوين، مثلما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2): عدد التلاميذ والطلبة المسجلين والحاصلين على الشهادات 2017/2015:

التلاميذ		الطلبة الجامعيين			جامعة التكوين المتواصل		
المتوسط	الثانوي	التدرج	ما بعد التدرج	حاملو الشهادات	ما قبل التدرج	التدرج	حاملو الشهادات
2614393	1378860	1315744	76961	292683	53565	48939	9623

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015/ 2017، رقم 48، نشرة 2018، ص 24-ص26.

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول، يتضح لنا جليا أن الجزائر تملك حقا ثروة شبانية هامة، ومن ثم لو أحسن استثمارها، تصبح عاملا محفزا لتحقيق تنمية فعلية، وتسهم بشكل ملحوظ في تقدم اجتماعي واقتصادي لمصلحة بلدها، فبحكم شساعة مساحة الجزائر والإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها والثروات الطبيعية التي تزخر بها، فإنّ الثروة البشرية تصبح الحاجة لها ماسة لتحقيق التقدم والرخاء.

ثانيا -مؤشرات تحول الشباب الجزائري إلى قوة مضادة للمجتمع:

أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر إلى توسيع القاعدة السكانية، وأفرز هيكلا سكانيا شابا، فسكان الجزائر تضاعف عددهم ثلاث مرات تقريبا خلال 30 سنة، والملاحظ أن هذه الزيادة تتم بهذه السرعة في ظل غياب أية خطة لتغطية الاحتياجات الضرورية بصفة منتظمة، وفي ظل تقهقر شبه تام للإنتاج الوطني، مما أدى إلى حدوث اختلال بين النمو السكاني والتنمية، مع العجز على تحقيق التوازن الضروري والدائم بينهما، وهذا ما أدى إلى وضع غير مقبول تقريبا في كل المجالات، وبهذا تكون الجزائر قد عجزت عن استثمار طاقاتها الشابة بشكل يسمح بانخراطها الفعلي في العملية التنموية، بل أدى ذلك إلى خلق ظروف تشجع الشباب إلى التحول إلى قوة مضادة إلى مجتمعها، ويتجلى ذلك فيما يلي:

1-اختلال البيئة المدرسية وارتفاع معدلات التسرب المدرسي:

بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة منذ الاستقلال في المجال التربوي، كما حققت سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته أهدافها، من خلال انتشار التعليم وتطوره كميا، حيث انتقل عدد التلاميذ المتمدرسين من 1.313.617 تلميذا سنة 1965 إلى 7.741.099 تلميذا سنة 2005، وهو رقم ضخم يمثل تقريبا عدد سكان دولة (Boutefnouchet, 2004, P 69.) .

وبالرغم من المجهودات الجبارة والاستثمارات المعتبرة، وكذا عمليات الإصلاح المتتالية التي عرفتها المنظومة التربوية، لا يزال قطاع التعليم في الجزائر يعاني من العديد من أوجه الاختلال والقصور، لاسيما مشكلة الاكتظاظ الناتجة عن عدم استيعاب الهياكل المنجزة للتزايد المطرد في أعداد التلاميذ المتمدرسين والطلبة. كما أن هذا العدد المرتفع، أدى إلى تحقيق تكوين كمي على حساب التكوين النوعي. إضافة إلى ذلك تشهد المدارس الجزائرية تسرب **600.000** تلميذا سنويا (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أفريل 1998، ص 57.).

وهنا يمكننا أن نتساءل؛ إلى أين تتجه جيوش التلاميذ المتسربين؟

وانطلاقا من كون التسرب يشكل عاملا مشجعا على الانحراف، يمكن القول إن تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي في المجتمع الجزائري، من شأنه جعل الأحداث عرضة لجميع مظاهر الانحراف والإجرام-خاصة في ظل انعدام وجود مرافق خاصة باستقبال الأطفال في مثل هذا السن-وهو ما تؤكده معطيات الواقع، حيث أشارت آخر حصيلة لقيادة الدرك الوطني إلى أن قرابة 80 في المائة من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والممتلكات، أبطالها أطفال أقل من 18 سنة (الخبر، 13-09-2012.).

2-اختلال سوق العمل وتفشي ظاهرة البطالة:

أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال إلى اختلال سوق العمل، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة. وتؤكد الدراسات والأبحاث، أن تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل، أي ارتفاع معدل نمو العمالة الجزائرية مقابل انخفاض نمو الناتج الإجمالي الحقيقي، ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنويا، فإن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي لا يسير بالوتيرة نفسها، بل يصل في بعض الأحيان إلى الركود، وأحيانا يكون سالبا. وأمام ضعف الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر، ظهر ميل متزايد في مجال طلبات العمل سنويا، قدرت سنة 1990 بـ 250.000 طلب عمل جديد سنويا، ليرتفع هذا العدد سنة 2002 إلى 350.000 طلب عمل، ولا تتجاوز نسبة الذين يظفرون بعمل في هذا العدد الإجمالي 8% إلى 9% (الزبير عروس، 2002، ص 84.) مما يبين الضغوط على سوق العمل والتحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال. مثلما توضحه البيانات الإحصائية الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (3): القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى مختارة لسنة 2011.

الدول العربية	القدرة الاستيعابية (%) (سنة 2001)	دول أخرى مختارة	القدرة الاستيعابية (%) (سنة 2003)
الجزائر	35.7	فرنسا	91.4
تونس	50.2	ألمانيا	90.0
المغرب	51.6	اليابان	94.7
لبنان	43.0	إيطاليا	91.3
الأردن	40.9	تركيا	86.9
مصر	60.1	الأرجنتين	84.5

المصدر: تقرير الأمم المتحدة حول السكان والتنمية، العدد الثاني: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية، نيويورك، 2005، ص 192.

من خلال هذا الجدول تبدو القدرة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر ضعيفة، وفي الحقيقة أكثر مدعاة للقلق عند مقارنتها مع مثيلاتها بالدول العربية، كما أنها بعيدة عن المستويات المحققة في الدول الآسيوية والأوربية، حيث تتجاوز القدر الاستيعابية 90 % في كل الدول الأوربية.

وتمس البطالة في الجزائر بصفة أساسية **فئة الشباب** الذين يشكلون فئة الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن نسبة 83% من البطالين تقل أعمارهم عن 30 سنة، فإلى غاية سنة 2004 بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 1.671 مليون شخص (بقة والعايب، ديسمبر 2008، ص 109.)

3 - أزمة السكن:

يعتبر المسكن من أهم مقومات حياة الأسرة إذ في ظله تؤدي كل وظائفها الاجتماعية والتربوية، والسكن الذي لا يتناسب مع عدد أفراد الأسرة ولا تتوفر فيه أدنى شروط الحياة ومستلزماتها، يؤثر تأثيرا بالغا في جميع أنماط وسلوك الأفراد. (حسن، د ت، ص445.) وفي هذا الإطار بينت مختلف الدراسات والبحوث أن المسكن السيئ غالبا ما يدفع الأطفال إلى الهروب إلى الشارع طلبا للحركة والهواء الطلق، والترويح عن النفس، وفي الشارع يصبح الأطفال عرضة للوقوع في مخالفات، ذلك لانعدام الرقابة والتوجيه، هذه المخالفات غالبا ما تنتهي بالجنوح والسلوك المضاد للمجتمع (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص 42)

أما عن واقع هذا القطاع الحيوي في الجزائر، فرغم المشاريع الضخمة التي قامت بها الدولة في مجال توفير السكن في السنوات الأخيرة (مشروع مليون سكن بمختلف الصيغ: ريفي، اجتماعي، ترقوي، البيع بالإيجار، تدعيم السكنات الهشة)، إلا أنها لم تستطع الاستجابة للطلبات المتزايدة. فهناك اختلال توازني بين النمو الديموغرافي السريع وبين نمو البناءات السكنية، حيث يقدر العجز الحالي للسكن في الجزائر، بأكثر من مليون سكن مع طلب سنوي إضافي قدره 600 ألف، بينما وتيرة الانجاز لا تتجاوز الثماني ألف وحدة سكنية في السنة. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، ص173)

كما أن طبيعة الحضيرة السكنية في الجزائر، لا تشجع على توفير ظروف سكنية حسنة للأفراد. حيث يضاف إلى صغر المساحة في السكنات الاجتماعية، قلة عدد الغرف في المسكن الواحد، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المساكن التي لا يتجاوز عدد غرفها ثلاث غرف تمثل الأغلبية الساحقة بنسبة 65.14% من إجمالي السكنات سنة 1998، بينما تمثل المساكن ذات الغرفتين أدنى نسبة 35.08%. وهو ما أدى إلى الارتفاع النسبي لمتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة، حيث بلغ 3.17 سنة 1977 و2.3 سنة1998 (CNES 2006, P29). وفي هذا الإطار أظهر تحقيق حول مستويات المعيشة، أجراه الديوان الوطني للإحصائيات، أن 48.8% من المساكن تشغلها أسر يتراوح عدد أفرادها بين 7 و10 أفراد، كما أظهر على الخصوص أن نسبة 8.5%من المساكن تضم كل منها 11 شخصا فما فوق. إضافة إلى هذا يوجد بالجزائر 600.000 سكنا هشا في حالة سيئة جدا، وما يقارب 524.000 سكنا قصديريا، حسب إحصائيات الديوان الوطني للسكن لسنة 2002 (زيداني 25 إلى 27 أكتوبر 2010)، وهو ما يعكس وجود عدد كبير من الأسر الجزائرية، تعيش في أوضاع سكنية سيئة ومتدهورة، تتصف بالضيق والاكتظاظ.

وقد ولدت أزمة السكن المتفاقمة مشكلات نفسية واجتماعية نشأت من تكدس العائلات في غرف منفردة على الأغلب وتفتقر إلى الشروط الصحية، كما أن الطريقة المعتمدة في حلها أثرت سلبا على تماسك الأسر. فمن أجل سد الاحتياجات المتزايدة للسكن، تبنت الدولة مشاريع سكنية متنوعة على شكل بنايات عمودية وتجمعات سكنية، وتم استيراد مظاهر العمران الحديث كوسيلة لحل مشكلتها العمرانية والمعمارية، مشاريع تبلورت في أدبيات وفي أوساط وبيئات أجنبية دون الأخذ بعين الاعتبار المقاييس العمرانية والمناخية المناسبة لكل منطقة، ولا الخصوصيات الاجتماعية والقيم الثقافية للمجتمع، هذا التوجه العمراني جعل البيئة العمرانية في المدينة الجزائرية تبدو

متدنية ومفرغة من قيمها الاجتماعية والعمرانية. (مباركية، 2013، ص 189) فضلا عن ذلك أصبحت أزمة السكن في الجزائر، بمثابة قنبلة موقوتة تهدد السلم الاجتماعي، اذ يعتبر مشكل السكن، من أهم أسباب الاحتجاجات الاجتماعية العنيفة في الجزائر اليوم.

4 -تنامي ظاهرة الفشل الدراسي في صفوف الشباب الذكور:

تشهد الجزائر خلال السنوات الأخيرة تفوق كبير للإناث على الذكور في جميع الميادين الأكاديمية تقريباً، فعدد الطالبات في الجامعات الجزائرية يعرف تزايدا مطردا، وهو نتيجة منطقية لتفوق البنات بصفة مستمرة على الذكور في شهادة البكالوريا، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4): نسبة النجاح في شهادة الباكالوريا حسب الجنس خلال الفترة من 2006 إلى 2012

السنة	نسبة الذكـور (%)	نسبة الإناث (%)
2006	37.14	62.86
2007	36.01	63.99
2008	33	67
2009	42.18	57.82
2010	35.27	64.73
2011	34.65	65.35
2012	34.62	65.38
2013	36.01	63,99
2014	38.33	61,67

المصدر: وزارة التربية الوطنية الجزائرية

توضح المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول السابق، أن تفوق الإناث على الذكور في التعليم في تصاعد مستمر عام بعد عام، وهو ما يعكسه حجم التفوق النسائي الكبير في البكالوريا، وكذا حجم العزوف الذكوري عن الدراسة.

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الواقع **دلالات ومؤشرات هامة في المستقبل**، فهذا التفوق سيكون له تداعيات على ميدان الشغل الذي سيشهد تزايدا مطردا للعمالة النسوية، وهو ما يؤكده تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات حول المرأة العاملة في الجزائر، والذي يشير إلى أن الفئة النشطة النسوية ما فتئت تزداد، حيث انتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 بالمائة خلال عشرية.

وأمام هذا المسار التصاعدي لتولي المرأة للمناصب، واحتلالها مكانة معتبرة جدا في مختلف مجالات الحياة، بل وتتفوق في بعض المجالات على الرجل، يمكن القول أن الواقع يتغير بسرعة لمصلحة تمكين المرأة في العديد من القطاعات وهو الاتجاه الأغلب الآخذ في التطور والانتشار، وتؤكد التوقعات لآفاق 2020 بأن نسبة النساء العاملات ستتضاعف مرتين بالنسبة للرجال، مما يوحي أن عصر السيطرة النسائية بدأت بوادره تلوح في الأفق، وهذا مؤشر خطير عن انسحاب نصف المجتمع الآخر من الحياة العامة وتحوّله إلى طاقة معطلة.

5 -تأخر سن الزواج:

وتكشف لنا الإحصائيات المتعلقة بمتوسط سن الزواج في المجتمع الجزائري، عن تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5): تطور متوسط سن الزواج الأول في الجزائر خلال الفترة (1966-2006).

السنة / الجنس	1966	1970	1977	1987	1998	2002	2006(*)
رجال	23.8	24.4	25.3	27.7	31.3	33.0	33.5
نساء	18.3	19.3	20.9	23.7	27.6	29.6	29.9

Source : -Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière, rapport national CIPD Décembre 2003, p21.

(*) CNES، Rapport sur le développement humain Alger, 2008 p94.

تشير الأرقام الإحصائية الواردة في الجدول السابق، إلى ارتفاع مستمر في متوسط سن الزواج في الجزائر بعد الاستقلال عند كلا الجنسين، فخلال الفترة (1966-2006)، ارتفع متوسط سن الزواج بأكثر من 10 سنوات عند كل من الرجال والنساء، ويشكل هذا الارتفاع مؤشرا على تراجع قيمة الزواج المبكر، التي كانت تشكل قيمة أساسية في الأسرة الجزائرية التقليدية. وعليه فإن ظاهرة تأخر الزواج وانتشار العنوسة في المجتمع الجزائري، ينذر بظهور العديد من المشكلات والآفات الاجتماعية كالانحلال الأخلاقي، واختلال الاتزان النفسي والعاطفي لدى الشباب.

6 -تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى فئة الشباب:

عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تناميا مقلقا في السنوات الأخيرة، وقد احتلت هذه الظاهرة مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. فلا يمر يوما إلا وتسلط وسائل الإعلام الضوء على حادثة مروعة يتعرض لها عدد من الشباب الجزائري الحالم بالسفر. فظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت من المشكلات التي طفت إلى سطح المجتمع بشدة، إلى درجة أن هناك من يعتبرها مأساة حقيقية تعصف بهذا المجتمع، نتيجة لآثارها الوخيمة التي تخلفها. فغالبا ما تنتهي بالموت غرقا، أو السجن في البلدان الأوروبية أو المتابعة القضائية في الجزائر. وبالرغم من ذلك هناك إقبالا كبيرا على تلك الممارسات، فقد أصبح الشباب يجازفون، يغامرون ويقفزون نحو المجهول، بل أصبحوا أكثر إصرارا على ذلك. وتعرف الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري "بالحرقة"، وكلمة "حرقة" مشتقة من فعل الحرق أي حرق الحدود والوثائق، و"الحراقة" (Bruleurs) هم الذين يقومون بهذا الفعل. والحرقة تعني الهروب والمرور بأية وسيلة كانت للخروج من البلاد مهما كلف الأمر، فهذا المصطلح يحمل في طياته المخاطرة والمجازفة والإصرار على الهروب، فهو يأخذ على مستوى الشعور الفردي والجماعي معنى تجاوز القيود القانونية التي تقف حاجزا أمام الهجرة أي قوانين الخروج من الوطن، وتلك المتعلقة بالدخول إلى البلد المستقبل. وعليه فإن مصطلح "الحرقة" له **أبعاد قيمية** تعكس تفضيل الهجرة والإعلاء من شأنها، وانتشار هذه الظاهرة يشكل مؤشرا على ضعف الارتباط بالوطن والاعتزاز بالانتماء إليه، إنها صورة من صور الفشل في إثبات الذات في الوطن الأم.

إن الهجرة غير الشرعية هي انعكاس لصدمة ثقافية تواجها الفئات المهاجرة – خاصة الشباب– إثر اصطدام طموحاتهم وآمالهم بمختلف تحديات الواقع؛ فهي تعبير صارخ عن الشرخ

والتصدع بين الفئات المهاجرة والمجتمع الذي يُفترض أن يحتويها ويعالج مشكلاتها ويستجيب لمطالبها.

وحينما نقول المجتمع، فنحن نعني جميع المؤسسات المكونة له، في كل المجالات: التربوية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية.... وعليه، فإن الهجرة غير الشرعية هي إحدى الصور المرئية لإخفاق مؤسسات المجتمع في القيام بدورها إزاء أعضائه والاستجابة لحاجياتهم.

7-الشباب الجزائري وتحديات الأمن الفكري: مع امتداد رياح العولمة على جميع بلدان ومناطق العالم، صار شبابنا منفتحا على العالم الخارجي الذي يعرض " كما هائلا من الخيارات والرؤى الفكرية التي تتراوح بين الدينية والعلمانية، وبين القومية والكونية، وبين المادية والروحية، كل هذا مصحوب بقوة الصورة وإثارة الجدل، مما شكل عاملا قويا للتأثير على هوية شبابنا." (إسماعيل، 2014، ص288) إن الخطر الذي صار يتهدد شبابنا هو تأثيرات العولمة المتصاعدة على هويته. لقد أحدث الفايسبوك تغيرا كبيرا على الجانب الثقافي للمجتمعات، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وكان بامتياز وسيلة لتمرير مشاريع العولمة الثقافية. إضافة إلى ذلك، فقد رسمت مواقع التواصل الاجتماعي ملامح العزلة الاجتماعية متجسدة في خلق الشباب للعالم الافتراضي الخاص بهم، وانغلاقهم داخله بحساب بسيط في الفيسبوك أو التوتير أو الأنستغرام، والمثير أن هذا الحساب صار بالنسبة له عالما يحتويه أكثر مما يحميه واقعه الاجتماعي، وهو ما أوجد مظهرا آخر على الصعيد الاجتماعي، وهو تغير بناء التنظيم الاجتماعي، مما أدى إلى تشويه وتفكك العلاقات الاجتماعية.

وعلى الرغم من أن كل مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، مؤسسات المجتمع المدني...) مسؤولة عن هذه النتائج الغير متوقعة لطغيان التكنولوجيا على الحياة الاجتماعية، إلا أنه يمكن أن نشير إلى غياب أو تغييب دور المسجد وعجزه عن أداء دوره المنوط به كمؤسسة اجتماعية دينية، تسعى إلى التثقيف الديني والإرشاد الاجتماعي والتحصين من التطرف الفكري والغلو.

هذا، ولقد احتوى الفيسبوك شبابنا نظرا لضعف مؤسسات المجتمع المدني وتواجدها الشكلي والسلبي في المجتمع، وهو ما نستدل عليه انطلاقا من ضعف المشاركة السياسية والمدنية، وعزوف الشباب عن الانخراط في النشاط الجمعوي. وفي هذا الإطار، توصل الباحث عبد القادر لقجع في دراسة ميدانية حول: القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري، أن نسبة العزوف عن

الانضمام في منظمات المجتمع المدني عند الشباب الجزائري جد عالية، بلغت 90 % عند الإناث، و 80 % عند الذكور. (Lakjaa, 2007)

وإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد شملت جل جوانب حياتنا، فإن الحقيقة أنها قد أثرت فعلا على هذه الجوانب، إذ أن استخدامها من طرف فئات المجتمع رافقه العديد من التغيرات؛ حيث صارت وسيلة لتشكيل المجتمع أو إعادة تشكيله، خاصة إذا تعلق الأمر بالمجتمعات التابعة، والتي تعتبر هدف الدول الإمبريالية المعولمة، الطامحة خصوصا لعولمة الثقافة وتمرير قالبها الثقافي لكل دول العالم، مستخدمة بذلك كل الإمكانات المتاحة، والتي من أهمها الثورة في مجال الاتصال. (خالد، 2018، 159

هذا، ويمكن الإشارة إلى عدم اهتمام الشباب بقضايا الشأن العام واغتراب الشباب: إذ تؤكد معطيات الواقع في الجزائر أن فئة الشباب لم تعد لها اهتماما واضحا بالشأن العام، وهي غالبا ما تعتبر نفسها غير معنية الممارسة السياسية وتدبير الشأن العام، مما يعكس ضعف الوعي بالقضايا المصيرية للبلاد. وهو ما عبر عنه محمد السويدي بقوله: "إن الشباب الجزائري أصبح يعاني من الغربة السياسية وذلك لأنه يشعر بالغربة عن العمل والسياسة والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة" (السويدي، 1999، ص161) وعن أسباب تراجع المشاركة السياسية في الجزائر، يرى الباحث عبد المجيد جبار " أن تراكم عوامل شتى ما فتئ أن أفرز مع بداية الألفية الثانية بعض الظواهر التي تشنج لها الضمير الجماعي للجزائريين، الشيء الذي أدى إلى انقباض وتراجع المشاركة المواطنية، التي تم التعبير عنها، أولا: من خلال تدني نسبة المشاركة في مختلف الانتخابات خاصة التشريعية والمحلية وثانيا: من خلال مظاهر الغضب.

ويمكن رد مجموع هذه العوامل أساسا إلى إفرازات التوجهات الليبرالية الجديدة والتفتح الاقتصادي الكبير والصراعات المصلحية التي ولدتها، وكذا آثار ومخلفات العولمة والأزمة المالية العالمية، ناهيك عن الصراعات الدولية والجهوية المختلفة". (عبد المجيد، 2012، ص 44) وقد توصل الباحث عبد القادر لقجع في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري، إلى أن نسبة العزوف عن الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني جد عالية عند الشباب الجزائري، حيث بلغت نسبة 90٪ عند البنات ونسبة 88٪ عند الذكور. (Lakjaa, 2007)

خلاصة:

انطلاقا من كون الهدف من التنمية هو توفير الحياة الكريمة والرفاهية الاجتماعية للأفراد، من خلال توفير فرص عمل وسكن لائق ومستويات أفضل من الخدمات الصحية والتعليمية، يمكن القول أن الجزائر تشهد اختلالا بين النمو السكاني والتنمية، مع عجزها على تحقيق التوازن الضروري والدائم بينهما، فحقيقة أن الآثار المترتبة عن التغيرات السكانية متعددة، متنوعة، معقدة ومتراكمة عبر الزمن، إلا أن النمو الديمغرافي في الجزائر، من المفترض أن لا يتحول إلى مشكلة، فبحكم شساعة المساحة والثروات الطبيعية التي تزخر بها، فإنّ الثروة البشرية تصبح الحاجة لها ماسة لتحقيق التقدم والرخاء. فإذا ما قارنا عدد سكان الجزائر بسكان دولة كالصين والهند، بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها، فإنّ المسألة السكانية يفترض أنها لا تطرح أبدا ولا تشكل عائقا للتنمية، إلا أن الإشكال بالنسبة للجزائر هو وجود نمو ديمغرافي مرتفع وسريع، لم ترافقه تنمية بنفس الوتيرة والسرعة.

لقد صار شبابنا يعيش صراعا يوميا بين متطلبات المرحلة العمرية التي يعيشها من جهة، وغياب فرص البروز في المجتمع الذي يعيش به من جهة أخرى، فالآفاق المستقبلية مظلمة سوداء، وأمله صار في الحرقة أكبر من أمله في تأمين حياته في وطنه، فهو يعيش صراعا يقول عنه أنطوان البستاني: " هذا الصراع اليومي الدائم المسبب لقلق حياتي عميق يعيشه الشباب، فلا عجب إذا دغدغت خواطر البعض منهم تجربة المخدرات، لتمضية بعض ساعات في عالم آخر." (البستاني، 1991، ص46)

وبالتالي تحولت الثروة البشرية إلى عبء ثقيل، وأصبحت تشكل مصدر إزعاج للسلطات باحتياجاتها الملحة والمتنامية، فحقيقة الشباب هو **قوة البلد**، انطلاقا من كونه يشكل ثروة بشرية وطنية يمكن الاستثمار فيها، وفي نفس الوقت يشكل **نقطة ضعف** بالنسبة له، كون عدده لا يتوافق مع المؤسسات التي تستوعبه (مدارس، جامعات، مستشفيات، سكن، مراكز استقبال الشباب.)، إنه "فيضان الهياكل" débordement des structures على حد تعبير مصطفى بوتفنوشات. (Boutefnouchet, p69) وبالتالي تحول الشباب إلى ثروة بشرية معطلة،بل أصبح ينظر إليه كقنبلة موقوتة تهدد السلم الاجتماعي. وعليه حان الوقت للابتعاد عن الحلول الظرفية والنظرية في معالجة مشاكل الشباب، وهذا بتبني استراتيجية شاملة ووضع سياسة فعالة وقابلة للتجسيد وبإشراك كل الفاعلين من أجل دعم ومرافقة الشباب وتمكينه من الانخراط الفعلي في

العملية التنموية. ومعالجة كل مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن تنمو فيها المخاطر التي قد تحول الشباب إلى معول هدم لا معول بناء للوطن.

المراجع:

باللغة العربية:

1- إبراهيم إسماعيل، **الإعلام المعاصر: وسائله، مهاراته، تأثيراته، أخلاقياته**، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2014.

2- السويدي محمد، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

3- أنطوان البستاني، الإدمان وعلاجه، مجلة الثقافة النفسية، ع8، دار النهضة، بيروت، 1991.

4- محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، د ت.

5- منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013.

6- الزبير عروس، الفقر في الجزائر، دفاتر مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، العدد 63، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2002.

7- بقة شريف والعايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008.

8- جبار عبد المجيد، إرهاصات فكرية حول المواطنة (التجربة الجزائرية)، في مجلة الفكر البرلماني يصدرها مجلس الأمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ع 29، أفريل 2012.

9- زيداني حليمة، المجال العمراني للمدينة الجزائرية بين التدهور وآليات الاستدامة، ورقة مقدمة في ندوة التنمية العمرانية الأولى من 25 إلى 27 أكتوبر 2010، بالدمام المملكة العربية السعودية.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول علاقات العمل في سياق الاصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2000، الجزائر.

12- التقرير الوطني للتنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي سنة 2000.

13- جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة بتاريخ 13-09-2012.

باللغة الفرنسية:

1- Mostafa Boutefnouchet, la société Algérienne en transition, OPU, Alger 2004.
2- Lakjaa Abdel Kader(2007) La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspérations sociétaires, Alger, centre de documentation économique et sociale.
3- Bilan Chiffré du Ministère de l'Education Nationale, Alger, 2005
4- ONS, Série statistiques rétrospectives 1962-1990.
5- ONS, Bulletin N° 496, Données Statistiques, 2008.
6- CNES, Note de conjoncture du premier semestre 2006, Alger, juillet 2006.